

# تركيا... والحنين الى الامبراطورية

الحياة ٨٤٧/٩

عسان سلامة\*

وترغمهم منذ نحو عامين على تسجيل اولادهم باسماء رومانية.

وتشهد دولة «حديثة» اخرى (يوغوسلافيا) ارضاصات تفجر داخلي خطير. وتضم يوغوسلافيا اقلية كبرى من العرب (حوالي ٩ ملايين في مقابل عدد من الاقليات الاخرى اهمها الكرواتيون (حوالي ٥ ملايين). ومع ازدياد حدة الازمة الاقتصادية في البلاد، تعاظمت الروح الشوفينية لا سيما عند العرب، الذين اختاروا زعيماً شعبياً لهم يجاهر بالدفاع عنهم على حساب الوحدة الوطنية. والضحية الاولى لنمو هذا الشعور كان الابان في جنوب يوغوسلافيا (حوالي مليونين)، حيث تتزايد الصدامات الاثنية في شوارع كوسوفو بين العرب والابان.

والى الشرق من يوغوسلافيا، بلغاريا التي يعتقد زعماءها ان مقدونيا اليوغوسلافية يجب ان تضم الي بلغاريا.

لكثك تسمع في اسطنبول خصوصاً عن ماساة الاقلية التركية المحتجزة في بلغاريا (حوالي ١٠ في المئة من السكان) التي بدأت عام ١٩٨٤ حملة حكومية شعواء لاصهرها في الاكثية البلغارية قسراً... ومرة اخرى من خلال التغيير الاعباطي لاسماء الاولاد. لقد اختار الالف من الاتراك الهجرة شرقاً نحو اسطنبول بدل التحلي عن هويتهم، لكن مليوناً من الاتراك ما زالوا في بلغاريا، يتحملون اثار الانصهار «الحديث».

وبينما تعود اثار الخلاف البلغاري - التركي القديم الى السطح، تنفجر المسالة الالمنية مرة اخرى الى الشرق. فمنذ شباط (فبراير) ١٩٨٨ وارمينيا في غليان في شان قضية ناغورنو قره باخ، التي ادت حتى الساعة الى مئات القتلى في الصراع بين الارمن والازربيجانيين. وفي جورجيا المجاورة، عاد الشعور الوطني الى البروز على حساب غير اقلية دينية واثنية مجاورة. وفي تركيا الكمالية نفسها كم كانت دهشتي كبيرة عندما اعترف لي مسؤول حزبي كبير بانه اكتشف العام الماضي للمرة الاولى ان ملايين الاتراك يتكلمون لغة غير التركية (وهو يعني الكراد). ويعتقد مثقفون كماليون كثيرون ان المسالة الكردية حلت نهائياً في بلادهم وانها تحولت الى قضية ديبلوماسية وحسب مع كل من العراق وسوريا، مما يؤدي احياناً الى بعض الاحتكاكات الحدودية (كما حصل اخيراً على الحدود مع سورية)!

ان تكلم طبعاً عن الازمة الامبراطورية الصعب في مقاطعات بني عثمان العربية. هنا ايضاً نشأت دول «حديثة» في العراق وسوريا ولبنان ناهيك عن الالردن وفلسطين حيث تداخلت الولوات القديمة مع الهويات الحديثة، وحملت كل فئة «شرعية» تاريخية تتمسك بها حتى جاءنا من المؤرخين من يقول ان كل هؤلاء على خطأ. لان الولوات الذي هو الولاء الاساس الذي تجاهناه حتى الساعة، متجاهلين وقومهم بدورهم في فح الالهة التاريخ واعادة كتابته المستمرة وفقاً لأهواء الساعة ومصالح المعاصرين.

لماذا يجري هذا كله اليوم بالذات؟ ذاك هو السؤال. كيف استطعنا ان نعيش عقوداً على وهم الانصهارات المجتمعية القسرية الناجحة؟ كيف تمكنا ان نتناسى عقوداً طويلة ذكرى التعايش السلمي او الحاد في ظل الامبراطوريات وكان «الدولة الحديثة» التي نعرفها اليوم هي النتاج التاريخي النهائي وقمة التطور في التنظيم السياسي للشعوب؛ لقد لعبت الابدولوجيات الحديثة، قومية كانت او طبقية، دوراً سياسياً في الصهر الاجتماعي نفسه وفي تناسينا للولوات القديمة المتجزئة العائدة اليوم

للغرد والمواطن بتعدد الهويات، المحلية والاثنية والامبراطورية، هذا هو مصدر الحنين في زمن الانصهار القسري الذي تشنه الدول الحديثة على الاقليات والاكثريات على السواء، فتؤدي بنا الى مذابح واضطهاد وقهر.

وعندما اسمع بعض المتحدثين في شؤون الاصاله والتراث يتكلمون عن الدولة اللبنانية بصفتها كياناً اصطناعياً، تصبيني الدهشة من فرط سطحيته. فقد تكون الدولة اللبنانية كما اعيد تركيبها في العشرينات والثلاثينات من هذا القرن، اكثر دول المنطقة اصالة بمعنى من المعاني. فانت تلمس فيها نوعاً من اعادة تركيب نظام الملل الذي عرفناه في المنطقة قرونًا عدة، قبل السلطنة العثمانية وخلالها، وانما على نطاق دولة صغيرة. لذلك نرى في لبنان استمرارية للماضي وللتراث، حاولت معظم الدول الاخرى طمسها وادعت تجاوزه خلال عقود الى ان جاء اليوم الذي كشفت فيه العصبية الدينية المخبئة وراء شعارات القومية والاندماج والانصهار. وقد يظهر التاريخ ان اللبنانيين ابدوا شجاعة حيث بدر عن غيرهم جبن وحذر. فهم راوا الطوائف والعشائر واعترفوا بوجودها واسغفوا عليها صفة قانونية شرعية. بينما حاول الآخرون تجاهلها وطمسها فما لبثت ان انتفضت عليهم وكشرت عن انيابها.

وتعود هذه المشاعر الى الالذهن في اسطنبول تحديداً، لان اثار نظام الملل في كل مكان من المدينة. في بيونغلو، اثار تجارة دولية محمية ايام بيزنطة وبني عثمان. وحول كنيستي بنديكتوس ويطرس ايضاً. بينما يخترن برج غلاطة تاريخ المدينة كله. وفي تجاور ايا صوفيا والمسجد الازرق، تلمس تشابه الهندسة وتعامل الشعوب الفني ما بعد السياسة وما فوقها. والمشاعر هذه تتناكب ايضاً لأنك تسمع في اسطنبول، كما لا تسمع على الالرجح في اي مكان آخر، هدير سقوط الامبراطوريات، وثلث النتائج المعاصرة والمستمرة لذلك السقوط.

واذا كان هناك مجال لوصف هذه النتاج بكلمة، فهي كلمة «بلقنة»، والبلقان يبدأ تحديداً في صاحبة اسطنبول الغربية. فما تم استتبابه في مطلع القرن من الحدود، تلمس اليوم ارضاصات اعادة نظر جزرية فيه. عام ١٩١٢ اجتمع اليونانيون والعرب والبلغار لحرب على العثمانيين. وفي العام التالي هاجمت بلغاريا تحالف العرب واليونانيين وفي الحرب العالمية الاولى تهدمت امبراطوريتنا العثمانية وانهت امبراطوريتنا العثمانية الحديثة، فكما سبورغ، فنشأت يوغوسلافيا الحديثة، يحكمها العرب على حساب الآخرين، لا سيما الكرواتيين. وتوسعت حدود رومانيا على حساب المجر وبلغاريا. وبينما نشأت اقلية مضطهدة من الهنغارين في رومانيا، نشأت اقلية تركية مهقورة في بلغاريا الحديثة. ولم تقم تركيا الحديثة الا على جثث حوالي مليون ارمني ويضم ملايين من الكراد بعد نفي وجودهم الثقافي في تركيا الكمالية.

الدول الحديثة لا تقوم فعلاً، في معظم الاحيان، الا باضطهاد الاقليات، وكان هذه الاخرة كبش محرقة ضروري لقيام الدولة الحديثة. واليوم يدفع جنون العظمة والشوفينية الفاحشة نيكولاي تشاوشيسكو الى محو اثار مئات القرى التي يسكنها ابناء الاقلية الهنغارية. وهذا يفسر جنوح ابناء هذه الاقليات للهروب غرباً (استطاع حوالي ١٢ الفاً منهم الوصول الى هنغاريا عام ١٩٨٨). ولكن اكثر من مليوني هنغاري ما زالوا يعيشون في رومانيا تحت وطأة ديكتاتورية تعسفية تتجاهل حقوقهم

لا يختفي تاريخ مدينة عاشت عز اسطنبول تماماً. لا وراء اقنعة الفقر المدقع ولا تحت اطنان الاسمنت، بل انت تبقي تلمسه في موقع المدينة الاستثنائي من على ضفتي اليوسفور وفي بعض مبانيها العظيمة، بل وفي زوايا الاحياء الاثنية؛ هنا كان الارمن، هناك عاش اليونانيون، هنا مر تجار البندقية وهناك استقر ابناء جنوى. هذا البازار المصري يفتتح من قرب جسر غلاطة. وهذا مسجد الشام والعرب. وفي جزيرة بويوك ادا القريبة من مدخل اليوسفور ما زال نصف السكان حتى اليوم ينتمون للطائفة اليهودية.

تلك هي الامبراطورية: عصبية حاكمة في المركز وعشرات الاقليات والشعوب المتعاشية سلباً او حرباً، المرتبطة بالمركز بقوة او بهشاشة. وكما اظهرت العناية الالرية المعاصرة صلباناً مسيحية تحت رسوم متحف ايا صوفيا الاسلامية، كذلك تلمس لس اليد الامبراطورية البيزنطية المتخفية تحت التاريخ العثماني، وهو ارقب الينا في الزمن. لكن القاعدة تكاد ان تكون واحدة: عاصمة وتخوم شاسعة تمتد من الخليج الى المحيط ومن روسيا للعرب فالهزرق.

جيران العثمانيين، كانت لهم ايضاً امبراطورياتهم. الروس في الشمال يحاولون باصرار الوصول الى المياه الدافئة ويهدون اسطنبول البيزنطية ثم العثمانية. والفرس في الشرق يتناشون البلاد العراقية من العثمانيين، فتكون لهم النصره يوماً ثم يندحرون والامبراطورية النمساوية على الغرب، تقف في وجه المد العثماني على ابواب فيينا، ثم تحاول مزاحمة في البلقان واوروبا الوسطى... ناهيك طبعاً عن الامبراطوريات البحرية واهمها امبراطورية الانكليز، التي ستختار دعم بقاء سلطنة بني عثمان حتى النهاية والبالكاد.

ولاد القرن العشرين يشهدون سنوياً ولادة دول جديدة هنا وهناك في العالم وبينها «دول» لا يزيد عدد سكانها على مئة الف مواطن. لكنهم يتناسون ان هذه الظاهرة السرطانية في تولد الدول وتكاثرها، ظاهرة حديثة للغاية. فاذا كان القرن العشرون قرن تزايد اعدادها، فانها كانت في القرون السابقة اميل الى التناقص من خلال توسع الامبراطوريات على حساب الدول والدويلات والاستيلاء عليها وضمها. وستنتج فوراً ان تزايد عدد الدول في العالم، والفي انما: تقديداً، ليس مساراً احادي الاتجاه؛ فالدول المتزايدة اليوم تناقصت بالاس. وما الكلام عن «ازلية» هذه الدولة او تلك او «ابدية» هذا الكيان او ذاك الا نوعاً من الهوس الشوفيني الصباني.

نسوق هذا بالذات لاننا، عقب زيارة لاسطنبول، لم نستطع كبت حنين فدين للكيانات الواسعة، للامبراطوريات. سيهب اصحاب الدول القائمة والقوميون على اختلاف انواعهم، علينا يتهمونا بالسلفية وبرهني الحدالة. لذا اسارع بالقول ان «موضة» الترحم على السلطة العثمانية بصفتها دار الاسلام ودار الخلافة والدولة

الاسلامية الكبرى، هذه «الموضة» لا تهمني واعتبرها من نوع الاسترجاعات السطحية. المهم هو الدول المتعددة القادرة، من خلال عصبية مركزية غير متسلطة كثيراً، على ان تتقبل وجود الجماعات المتنوعة دينياً ولغوياً واثنياً وان تعترف بها كجماعات لها كيانها الذاتي من دون ان تحاول (كما تفعل الدول الحديثة بروح اجرامية ان اوان محاسبها عليها) طمس تراث الجماعات ومحوها من الوجود ودمجها القسري داخل هذه او تلك من الامم الوهمية. هذا التسامح مع الجماعات، تلك الحرية المتروكة

بقوة.

اما العنصر الثاني فهو ولا شك غياب الديموقراطية. فمن السوء نفي هوية الجماعات واستقلالها النسبي، ان قامت الدولة برفع شان المواطن الفرد حقيقة، على حساب الجماعة العتيقة. فانت قادر ولا شك على تعبئة الفرد وعلى استخلائه التدريجي من جماعته التقليدية ان انت احسنت معاملته كفرد. ولكن عندما يخرج الفرد من حمي الجماعة التقليدية ليدخل كمواطن في اطار دولة تسلطية (ايا يكن الشعاب المستعمل لتبرير هذا التسلط) فمن الصعب منعه انذاك من الحنين لجماعته الاولى. لذا فالانصهار المجتمعي الحقيقي لا يتم فعلاً الا تدريجاً، الا في مناخ ديموقراطي، تحتل فيه المشاركة السياسية تدريجاً مكان الحماية التي كان الفرد يحظى بها داخل جماعته التقليدية. وما نشهده اليوم في الاتحاد السوفياتي هو تحديداً ازمة الانصهار المجتمعي في ظل نظام تسلطي. فما ان افتتح شبك صغير على الديموقراطية حتى خرجت القوميات والطوائف كلها من عقابها.

اما العنصر الثالث، وقد يكون الالهم، فنجد في الازمة الاقتصادية الخائقة التي تعيشها معظم هذه الدول، لا سيما الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا، فلا ريب ان الفضل في مجال الاقتصاد فجور هو الاخر الحنين الى الولوات القديمة، لانه ليس من احد قابل ان يخسر الماضي والحنين اليه، لمصلحة حاضر مشوب لا بالتسلط وحسب بل ايضاً بالازمة الاقتصادية المستعصية والحياة غير الكريمة فعلاً. وما كان زعماء رومانيا، ولا زعيم العرب، ولا غيرهم ليسيروا في الخط الشوفيني المتجدد لولا الازمة الاقتصادية الخائقة التي لا يرون حلاً لها في القريب من الزمن... والتي عرفنا اثارها المدمرة في الثلاثينات عندما ادت الى انفجار الحرب العالمية الثانية.

ذلك هو مثلث الازمة الراهنة: مازق الابدولوجيات الانصهارية الحديثة، غياب المشاركة السياسية والفضل الاقتصادي التنموي الواسع. هذا المثلث جعل بعضهم في قلب أوروبا. وجعل بعضهم الآخر يتوقع فشل «بيرسترويكا» على يد القوميات المتجزئة. ولكن العابر على الجسر العالي فوق اليوسفور، بين اسيا واوروپا لا يشعر فعلاً انه يمر بين قارتين او انه يعبر حدوداً. وربما ان الحدود الحقيقية هي التي تفصل اليوم المانيا الشرقية عن الغربية وبودابست عن فيينا. وربما ان العنصر الاساسي في مصير شرق المتوسط، من جورجيا في الشمال حتى مصر والسودان، موجود في موسكو وفي ما ستؤول اليه سياساتها الحالية. ان نرى انذاك جواباً عن السؤال الحقيقي: هل ينفرط عقد آخر امبراطورية في الشرق، ام هل تبقي موسكو، على خلاف فيينا واسطنبول واصفهان، مقراً لآخر الامبراطوريات؟

\* استاذ العلوم السياسية في جامعة باريس

الاولى.